

واقع المخطوط بين الفهرسة والتحقيق

أ.د. صالح يوسف بن قرية
معهد الآثار - جامعة ادرا

مُهَيِّد:

إذا كان تاريخ الأمم وحضارتها، يتمثل فيما خلفته من آثار فكرية ومادية، وجب علينا إذن استقراء تلك المخلقات الفكرية والماثر المادية والشواهد الأثرية والمعروف أن تلك الماثر لا تنحصر في قدرتها الفائقة في التعبير عن عبقرية تلك الأجيال، بل إنها تزودنا كذلك بالتعبير الملموس للحالة التي انصهرت في بوتقتها قوى المجتمع⁽¹⁾، فالمخطوطات تمثل مخزون الأمة الفكري وجزءا من تراثها ومؤشرا حضاريا لما كانت عليه من العلم والثقافة، بل هي صورة صادقة للأداب واللغة والنحو والفلسفة والدين والعلوم والرياضيات والفنون والعمارة وغيرها على طول عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، ذلك العصر الذي تزعمت فيه حضارتنا قيادة البشرية بأسرها في الميادين الفكرية والعلمية والمادية، على السواء أكثر من ألف سنة من الزمان.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن قضية إحياء التراث بمفهومه العام، والاهتمام باستقراء مآثرنا يجب أن تكون نقطة البداية لانطلاق الأمة، لذا يجب أن نستخلص منها الدواء لأزمة الحضارة الإسلامية المعاصرة التي تعاني أخطر الأزمات حسب تصورنا لهذه المأساة التي نعيشها والقلق على مستقبل تراثنا المخطوط، وتأمين حفظه ونشره.

ومادامنا بصدد الحديث عن واقع المخطوط العربي بين الفهرسة والتحقيق، فلا بأس من التعرض إلى تعريفه ولو باختصار شديد، خصوصاً عند المعجميين القدامى لأن ذلك يجعلنا نقف على الحقيقة التي كان عليها المخطوط في أيام ازدهاره، ولكننا بعد تفحص دقيق وقراءة متأنية في أمهات معاجم اللغة العربية، تبين أنها لم تشر إلى لفظة مخطوطة كمصطلح بل خلت من أي تعريف أو حتى ذكر لمعناها، فلم يتناول ابن منظور في كتابه (لسان العرب) ولا الفيروز أبادي في (القاموس المحيط) أو الزبيدي في (تاج العروس)، وهذا ليس غريباً إذا لم يكن في عصرهم تمييز الكتاب المخطوط، وهم بعد لم يكتبوا إلا المخطوطة، ولم ينسخ النساخون غيرها، كما أن الوراقين والدالين لم يتعاملوا مع غير المخطوطة؛ وهذا يعني بكل وضوح شيوع تداولها بين القراء والعلماء ومن ثم الإحجام عن تعريفها؛ ومع ذلك فهناك من الباحثين المحدثين من حاول تعريفها وتحديد معنى المخطوط اصطلاحاً بقوله⁽²⁾: هي «المكتوب بالخط لا بالمطبعة، وجمعه مخطوطات، والمخطوطة هي النسخة المكتوب باليد» وعرفها صاحب قاموس (محيط المحيط) فقال⁽³⁾: «أن المخطوط لغة مأخوذ من: خط بالقلم وغيره، خط يخط، خطأ، كتب أي صور اللفظ بحروف هجائية».

أما المعاجم والموسوعات الأجنبية، فقد أوردت تعريفات متعددة للمخطوطة، فرى (librariansglossary) أنها الوثيقة، من أي نوع سواء كانت نصاً موقياً أو أعمالاً أدبية مكتوبة باليد أو بشكل مطبوع من نسخ متعددة. بينما الموسوعة الأمريكية فترى

بأنها «المكتوبة باليد، في أي نوع من أنواع الأدب سواء كان على ورق أو مادة أخرى، ماعدا المواد المطبوعة»⁽⁵⁾، ومهما قيل من تعاريف حول لفظة مخطوط، فإن أوضح تعريف له يكمن في أن كل أثر أدبي أو علمي أو فني أو غيره خط بالقلم (اليد)، رسالة أو كتابا كان هذا الأثر على الورق أو الرق قبل ظهور الطباعة، فهو مخطوط وعكسه المطبوع وخلاصة القول أن المخطوط مشتق من الخط الذي دون به، ولسنا هنا بحاجة إلى مزيد من التفصيل في هذه المسألة بالذات لأنها لا تحتاج إلى أكثر مما أشرنا إليه سابقا، فكانت تلك مقدمة أراها ضرورية في هذه المداخلة التي أريد أن أتناول فيها قضيتان أساسيتان، أعتبرهما ضروريتان وحجر الزاوية في دراسة المخطوط العربي عامة وهما: الفهرسة والتحقيق. مما لاشك فيه أن علم المخطوطات العربية أصبح مقياسا يدرس في الجامعات ليصبح فيما بعد تخصصا أكاديميا، قائما بذاته واتسعت دائرته لتعم مختلف الجامعات الوطنية، حيث فتحت أقسام ماجستير تخصص علم المخطوطات لتكوين الأطر في هذا المجال الحيوي من تراثنا المخطوط.

ولهذا جاءت محاولتي هذه لتسليط الضوء على الموضوعين السابقين اللذين يمثلان أهم قضايا دراسة هذا العلم في موضوعاته المختلفة بشكل عام، وواقعه وآفاقه في الجزائر بشكل خاص.

أولا: واقع التراث المخطوط

إن الواقع المؤلم لحالة المخطوط العربي الذي ما زال يقبع في ظلمات الخزائن وتحت وطئة عوامل الفناء والزوال، يحتاج منا القيام بعملية إحيائه ونشره، وتوجيه طلبه الدراسات العليا إلى دراسته وتحقيقه رسائلهم الجامعية؛ وفتح الأبواب للباحثين والمهتمين الذين كرسوا حياتهم بخدمة هذا العنصر التراثي الهام. لأن من فوائد أحيائه، ربط الماضي بالحاضر ذلك لأن من لا ماضي له فلا حاضر ولا مستقبل له⁽⁶⁾.

وهنا يبرز دور الجامعات كطرف في إحياء هذا التراث الذي كثر الكلام عنه في السنوات الأخيرة، فنظمت عشرات الندوات والملتقيات من أجل تحقيق هذا الهدف، إلا أن النتيجة لم تعط ثمارها المرجوة بعد. لماذا؟ فالجواب علامة استفهام؟

وقبل أن نتحدث عن طريقة الإحياء هذه يحسن بنا رسم صورة عن الواقع المزري الذي يعيشه المخطوط العربي في وطننا اليوم، إن جولة سريعة إلى أماكن حفظه وصيانتها في كل من تلمسان وعين صالح وأدرار وتندوف ويسكرة وغيرها من أماكن حفظه كفيلة بالإجابة عن الحالة المتردية التي يعاني منها، وسأضرب أمثلة من واقع الفهرسة التي قمنا بها، وأكتفي هنا بخزانة الزاوية العثمانية التي تعتبر من أهم الخزائن التي تتوفر على ألف مخطوط، أغلبه يتناول قضايا فقهية وحديثية ونحوية ولغوية، فالزائر لهذه الخزانة العريقة قصد الفهرسة والدراسة يصطدم بالحالة المهترئة المتقدمة، فالأوراق مفتتة مقطعة مبتورة لا يستطيع الم فهرس لمسها أو تقليب صفحات المخطوط لمعرفة عنوانه واسم مؤلفه، بسبب الرطوبة والأرضية، يضاف إلى ذلك أسلوب تعامل المسؤول عن الخزانة مع الباحثين والطريقة المتبعة: أن يحضر لك ثلاثة أو أربعة من طلبة الزاوية يراقبون عملك، ويمنعونك من الفهرسة، بحجة أن الكتاب إرث جماعي للأسرة، فلا يمكن المساس به، ومن ثم فلا يحق لك أن تقوم بعملك الذي جئت من أجله وهو الفهرسة. فالفهرسة بالنسبة لهؤلاء أصبحت عملاً غير مستباح للمتخصصين.

أمضينا يوماً كاملاً، لعلنا نجد مخرجاً للفهرسة ولكن دون جدوى وإذا كان فن الفهرسة فنا قائماً بذاته له قواعده وأسس العلمية، يحترمها كل من يلج على هذا التخصص المتميز في عالم دراسة التراث المخطوط؛ علماً بأن الوقت الذي يصرفه الم فهرس في فهرسة مخطوط واحد في ظل هذه الموانع، يأخذ وقتاً أطول فكيف والحالة هذه بمن يفهرس عشرات، بل مئات المخطوطات في ظرف قصير جداً لا يتجاوز يوماً أو يومين، وأنا أتساءل هنا وهذا انطلاقاً من ممارستي لهذا العمل العلمي، كيف يتأتى لأي م فهرس مهما كانت خبرته وتجربته أن ينجز فهرسة مخطوط واحد بهذه السرعة،

اللهم إلا إذا اكتفينا بالعموميات التي لا تؤتي ثمارها ولا تعطي المواصفات الشكلية والمادية للمخطوط، أما المضمون أو المحتوى العلمي ومؤلفه وتاريخ نسخه وعدد نسخه إن كانت أصلية أو فرعية وغيرها من الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار. فهل أصبحت الفهرسة حرفة مستباحة للمتخصصين وغير المتخصصين، سؤال الإجابة عنه يعرفها هذا الفريق الذي لا علم له بأصول الحرفة.

ولست في حل من أن أقول أن الكثير من الفهارس التي تمت وهي قيد الطباعة والنشر في حاجة إلى فهرسة من جديد وإذا كان الموضوع الذي أُلحنا إليه قبل قليل، يتعلق بالفهرسة بمفهومها العلمي الدقيق عند أهل الاختصاص، الذين أمضوا سنوات طوال في سبيل ذلك، فإن الفهرسة التي نريد التركيز عليها في هذا المضمار، فهي الفهرسة التي أنجزتها فرق البحث التابعة لشبكة المخابر عبر الوطن، والسؤال الذي يطرح أمامنا هو: ماذا فهرسنا خلال السنوات الماضية؟ ما نوع هذه الفهارس وطبيعتها؟ وهل الفهرسة التي تمت على مستوى هذه المخابر حققت النتائج المرجوة منها وفق فهرسة وصفية موحدة؟ نرجو أن تكون هذه الأعمال المنجزة كاملة، تغنينا عن إعادة الفهرسة من جديد، وأن تمثل خطوة جريئة في سبيل استكمال فهرسة ما تبقى من تراث مخطوط وأن لا تكون اجترارا أو تكرارا لبعضها البعض، ذلك أن عمل الفهرسة ليس هينا، كما يبدو للبعض ممن يدعون العلم والإحاطة بكل شيء بالفهرسة تتطلب ثقافة ودراية وإطلاع واسع، ذلك أن القيام بفهرسة مخطوط واحد، يتطلب وقتا أطول لاسيما إذا كان المخطوط المراد فهرسته في حالة رديئة من الحفظ، ضاعت أوراق كثيرة منه وكان مبتور الأول والآخر، فهذه الأمور كلها تعرقل عمل المفهرس إذا التزم بقواعد الفهرسة المعروفة ومن دلائل وجود هذه القواعد التي يلتزم بها المفهرسون، أنهم كانوا يذكرون من يجيد في فهرسته، ومن يسيء ويخلط، وقد أدرك المسلمون هذه القضية، فكانوا حادقين بتصنيف الكتب ووضع الأشياء في مواضعها ولذلك ارتبطت جودة الفهرسة بحسن القراءة وحسن الاختيار.

وفي ضوء ما سبق، يمكننا أن نتساءل عن إحياء هذا التراث العربي الإسلامي الذي يتعرض كل يوم إلى الانقراض والزوال بسبب سوء حفظه وصيانه. لاشك أن قضية إحياء التراث مهمة وطنية وتاريخية، ينبغي أن ترصد لها الإمكانيات المادية والبشرية والتشريعية والمالية؛ وهذا يعني أنها ليست مؤسسة واحدة، وإنما يجب أن تتضافر الجهود والإمكانيات التي تستطيع أن توفرها المؤسسات الأكاديمية والعلمية والبحثية، والثقافية وقنوات الإعلام بمختلف أنواعها. ولعل أهم النقاط لتحقيق ذلك نلخصها فيما يأتي:

- 1- الإسراع في إنقاذ ما تبقى من تراث مخطوط حفظ وصيانة.
- 2- تشجيع الباحثين على الكتابة والتأليف في الموضوعات التراثية كتاريخ الفلك الإسلامي بفروعه المختلفة وإبراز دور المغاربة في ذلك والطب والرياضيات والحساب والكيمياء والإحياء والفيزياء وغيرها من وجوه المعرفة الإنسانية التي يمكن توظيفها في ميادين البحث العلمي⁽⁷⁾.
- 3- إنشاء مركز للدراسة وتحقيق المخطوطات والرسائل.
- 4- تنظيم الملتقيات والندوات والمناظرات حول التراث المخطوط وتحقيقه ونشره، والعمل على تتبع التوصيات الصادرة عنها.
- 5- التوسع في إصدار المجلات المتخصصة والنشريات التراثية.
- 6- ربط شبكة المخابر بمراكز البحث العلمي والجامعات داخل الوطن وخارجه.
- 7- التعريف بالتراث المخطوط، من خلال تقديم المخطوطات الهامة وتصويرها في ثوب جديد.
- 8- إنشاء أقسام تهتم بتدريس التراث وتكوين أطر متخصصة قادرة على الدراسة والمتابعة في هذا الحقل.

ثانياً: الفهرسة الغاية والمنهج

مما لا ريب فيه أن الفهرسة تعد عنصراً أساسياً في التعريف بالمخطوط أينما كان وفي أي زمان كتب، وقد تبدو حديثة في نظر البعض من الدارسين مع أن لها جذوراً تضرب في التاريخ الإسلامي لأكثر من ألف سنة مضت.

ولست هنا في حل من أن أستعرض تاريخ الفهرسة وتتبع مراحلها الزمنية، فذلك موضوع آخر يخرج عن نطاق بحثنا هذا وإنما الهدف الذي نرمي إليه يكمن في التعرف على عالم الفهرسة، غايتها ومنهجها. وقبل أن نناقش وضعية الفهرسة في الجزائر من خلال أعمال شبكة المخابر الخمسة التي حملت على عاتقها مهمة إنجاز هذا المشروع الضخم، فلا بد من التعرض إلى مفهوم الكلمة وتطور استعمالها عبر التاريخ الإسلامي وماذا تعني بالضبط.

يبدو أن لفظ (الفهرسة) فارسي معرب، دخل قاموس اللغة العربية ووضف في الاستعمال بدليل تعريف الفيروز أبادي⁽⁸⁾ بأنه: «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب معرب فهرست». وفي استخداماتنا العادية نقول: فهرس الكتاب، وفهرس الأعلام وفهرس القبائل والفرق والجماعات أو المواضع والبلدان، وفهرس المكتبة إلخ...

وكلمة الفهرس، في كل واحد من هذه الاستخدامات المتعددة لها معنى يختلف اختلافاً بيناً عن المعاني الأخرى، ففهرس الكتاب هو ثبت بمحتوياته وفهرس الأعلام أو الأماكن، هو الكشف الذي تسرد فيه أسماء الأشخاص أو القبائل الواردة في الكتاب في ترتيب هجائي ييسر الوصول إليها.

أما كتاب (فهرست ابن النديم فهو عمل بيبليوغرافي يحصي الكتب التي ألفت باللغة العربية، أو ترجمت إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة 377 كما نص على ذلك صراحة في مقدمته.

فالفهرس يحصي المقتنيات الموجودة في مكتبة ما. أما البليوغرافي فإنها تحصي المؤلفات في موضوع معين. أو التي كتبها شخص معين. إذن فوظيفة المفهرس هو التعريف بمقتنيات مكتبة ما وتقديم ما تقتنيه المكتبة من أوعية المعلومات إلى الباحثين، وتيسير وصولهم إليها عن طريق ما يقدمه من مفاتيح يستخدمها المستفيد أو المتردد على المكتبة وهناك مفاتيح تقليدية هي: المدخل الموضوعاتي والمدخل بأسماء المؤلفين، والمدخل بعناوين الكتب⁽⁹⁾. وبدون الفهرس يتعذر استخدام أي مكتبة، ولا شك أن طبيعة الاستخدام ونوعية المسفيدين واحتياجاتهم هي التي تحدد حجم الأعمال التي تدون في بطاقة الفهرس، وبيانات فهرسة المخطوط تزيد كثيرا عن بيانات فهرسة المطبوع، لأنه في حالة الكتاب المطبوع. تتفق جميع نسخ الطبعة الواحدة في ملاحظها المادية، أما المخطوطات فكل نسخة لها ذاتيتها وخصائصها الفردية ومع ذلك مازلنا نستخدم لفظ (الفهرس) للدلالة على محتويات الكتاب أو المجلة.

مما لا شك فيه أن فهرسة الكتب كانت أمرا معروفا عند المسلمين، منذ القرن الأول للهجرة فقد كانت بخزائن بيت الحكمة⁽¹⁰⁾ الذي أنشأه هارون الرشيد طبقا لما ذكره كل من ابن النديم⁽¹¹⁾ وابن القفطي⁽¹²⁾ في كتابيهما عند الكلام عن ترجمة كتاب (المجسطي) من اليونانية إلى العربية. ودور العلم دفاتر (فهارس مختصرة)، وألف علماء المسلمين أيضا فهارس خاصة لمؤلف أو مؤلفين في فن من الفنون، كما ألف ابن النديم كتابه المعروف باسم (الفهرست) والذي ذكر فيه جميع المؤلفات العربية والكتب المترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية من أول الإسلام إلى سنة 987/377م. أما كتاب كشف الظنون عن أسامي الفنون لحاجي خليفة، فهو معجم (فهرس) الكتب من أول الإسلام إلى حدود سنة 1050هـ/1640م، ويعتبر من أكبر المراجع للباحثين عن المخطوطات العربية الإسلامية.

وهذا يعني أن لفظ (الفهرسة) قد أطلق على الأعمال الببليوغرافيا التي تحصي الكتب، كما تفصح عنه المصادر التاريخية، التي أشارت إلى فهارس خزانة العزيز بالله الفاطمي في القاهرة، وخزانة الحكم المستنصر في قرطبة وفهارس المدرسة النظامية وخزانة عضد الدولة البويهية بمدينة شيراز⁽¹³⁾.

والأمثلة كثيرة ليس هذا مجالها، أما أقدم فهرس خزانة (مكتبة) وصل إلينا من نماذج فهرسة المسلمين للمخطوطات فهو فهرس خزانة تربة الملك الأشرف الأيوبي المتوفى سنة 635 في الكلاسة شمالي الجامع الأموي بدمشق⁽¹⁴⁾. يحتوي هذا الفهرس أسماء 2117 مجلد من الكتب والمجاميع ويذكر بعد اسم كل كتاب اسم مؤلفه وعدد نسخه في المكتبة وبأي نوع من الخط كتب وهل هو كامل أو مخروم إلخ... وبالإضافة إلى ذلك هناك سجل مكتبة جامع القيروان الذي وصل إلينا، ونشره الأستاذ شيوخ إبراهيم في مجلة "معهد المخطوطات العربية" بالقاهرة مجلد 2.

أما نماذج الفهارس من العهد العثماني، نجد فهارس المكتبات في وقفياتها منذ القرن السادس عشر الميلادي، يذكر فيها اسم الكتاب ومؤلفه ونوع الخط وهل هو كامل أو منقوص. ومن أجل الأمثلة على ذلك، نذكر قصيتا جامع السليمية بمدينة أدرنة، إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة التركية وكلتاهما كتبت سنة 1576/984م⁽¹⁵⁾. وقد بدأت عملية ترتيب فهارس المخطوطات الإسلامية وطبعها بالشكل الجديد في أوروبا منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، على أيدي الرهبان اللبنانيين والأوروبيين⁽¹⁶⁾، وغيرهم ممن كرس حياته لهذا الجانب الهام من تراثنا المخطوط. ومنذ ذلك الزمن تواصل العمل الجدي حول فهرسة المخطوطات العربية واستمر إلى وقتنا الحاضر، ومع ذلك فإن عملية الفهرسة لم تنته بعد ولم تتوقف، وما نقوم به اليوم من فهرسة لهذا المخزون الفكري الذي تزخر به الخزائن العامة والخاصة في الجزائر دليل واضح على ما نقول. وبعد هذا التقديم المختصر دعونا نقول بأن مجال

فهرسة المخطوطات في الجزائر مازال يعاني من فوضى لا حدود لها، وأن عناصر بطاقة فهرسة المخطوطات ما زالت موضع خلاف بين المفهرسين على مستوى شبكة المخابر الخمسة التي أوكلت إليها مهمة فهرسة التراث المخطوطات المحفوظ في الخزائن الخاصة والعامة في جنوب البلاد وشمالها؛ وأن مسميات هذه العناصر وترتيبها أيضا ليس محل إجماع، وهذا يترك الباب مفتوحا على مصراعيه للإجتهاادات الفردية، وتكشف لنا بعض أبعادها في الكتب التي أنجزتها هذه المخابر وأتصور أننا بحاجة إلى توحيد المنهج في مجال فهرسة المخطوطات بصفة خاصة فمن غير المعقول ونحن في مستهل القرن الواحد والعشرين، أن نقوم فرق البحث بالفهرسة الوصفية على مستوى شبكة المخابر سألقة الذكر، صحيح أن الوصف العام هو السمة البارزة على بطاقة الفهرسة وهنا لابد من القول، بأن الاجتهاد في الفهرسة محدودا، فنحن نفهرس لرواد المكتبات، نفهرس للباحثين بالدرجة الأولى لذلك يستحسن أن تكون تقنيات الفهرسة واحدة⁽¹⁷⁾. وليس من مصلحة أي متخصص في هذا المجال أن يضع قواعد للفهرسة، تخالف ما تعارف عليه الناس⁽¹⁸⁾.

ونشير في هذا الصدد أنه لا ينبغي استبعاد الفهرسة الموضوعاتية، التي تعتبر توأم الفهرسة الوصفية لأنها عنصران مرتبطان ببعضهما البعض وكلاهما مكمل للآخر، وأن قراءة سريعة فيما أنجز من فهارس للمخطوطات ضمن شبكة المخابر، تكشف عن التفاوت الكبير في حجم البيانات التي تقدم عن كل مخطوط، وفي ترتيبها وأسلوب عرضها.

والجدير بالملاحظة هنا، أنني لست بصدد تقييم أعمال فرق البحث، وإنما أردت التنبيه إلى بعض نقاط الخلاف فيما بينها، لأن الاتفاق على طريقة أو منهج موحد، يعطي نتائج إيجابية تيسر لنا السرعة في الإنجاز وتفاذي التكرار والاقتصاد في النفقات، ومهما يكن من شيء فلا شك أن هناك عناصر أساسية تؤخذ بعين الاعتبار

عند القيام بالفهرسة مهما كان نوع الأعمال المفهرسة، ونقصد بذلك المدخل الذي يكون غالبا بالمؤلف والذي يعتبر بمثابة مفتاح لاستخدام المفهرس، ورغم أهميته فما زال محل نقاش وجدال، لا يضبطه إلا قوائم معيارية بأسماء الأفراد والهيآت تحقق صيغة واحدة⁽¹⁹⁾. أليست المشكلة هنا هي المنهج، إن إعداد فهرس جيد للمخطوط عمل يتطلب خلفية عميقة وواسعة، إذن فما هي عناصر وصف المخطوط وتعريفه؟

تتلخص تلك العناصر في ثلاثة أقسام:

- 1- اسم الكتاب ورقم تسجيله أو قيده في الخزانة أو المكتبة.
 - 2- ثبت العناصر المتعلقة بهوية المخطوط مثل عنوانه وموضوعه ومؤلفه وأوله وآخره وتاريخ تأليفه والشخص الذي أهدي أو قدم إليه، إن وجد وقيد الرواية والشخص الذي رواها، وكذا الإضافات والاختصارات إن وجدت.
 - 3- ثبت الخصائص والسمات المتعلقة بالنسخة إذا كانت تحتوي على مجاميع أو كتاب مفرد، أو كامل أو قطعة أو رسالة أو جزء أو مجلد، ثم بيان نوع الورق والمداد وألوانه، والخط، والقياسات (المسطرة) من الداخل والخارج، ثم عدد الأسطر، وبيان قيد الفراغ وتسجيل قيود السماع والقراءة والإجازة والمناولة والتملك، كما أن هناك موضوعين متممان لوصف النسخة وهما:
- 1/ بيان كون الكتاب مطبوعا أو غير مطبوع، وإذا كان مطبوعا، وجب بيان مكان الطبع وتاريخه ونشره.
 - 2/ بيان المراجع الخاصة بالمؤلف والكتاب والإشارة إلى المعلومات المثبتة في هذه المراجع حول النسخة.

أما إذا كان الكتاب مفهرسا مفصلا، وجب الإشارة إلى النسخ الأخرى الواردة فيه، إما إذا لم تتضمن المراجع معلومات عن المؤلف وجب مراجعة كتب التاريخ والتراجم وكذا الدراسات والأبحاث الخاصة. وهناك ملاحظة هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي عند الفهرسة لأول مرة، وهي تسجيل اسم المكتبة ورقم النسخة في هذه المكتبة؛ وأي خطأ في هذا العمل سوف يفسد الأعمال الأخرى، فقد يقوم البعض بكتابة رقم خطأ عند تثبيت أي مخطوط، لا سيما إذا كان المخطوط في مجموع ما، فإذا كان اسم المكتبة هو نفسه اسم المجموع، وجب كتابة اسم المكتبة، وإذا اختلف اسم المجموع مثلا، فحيثئذ يكتب اسم المجموع وإذا كان المخطوط في القسم الملحق وجب الإشارة إلى ذلك. أما إذا كانت المكتبة تحتوي على مجاميع مختلفة وجبت الإشارة إلى اسم المجموع ورقمه، وإذا أعطيت أرقام الكتب حسب مواضيعها، كتب اسم الموضوع بعد اسم المجموع ثم رقم الكتاب وهكذا دواليك في المخطوط إذا كان مكررا وأخيرا لابد من الاعتناء بالعناصر المتعلقة بمتن الكتاب مثل عنوانه الذي يسجل مباشرة بعد تسجيل اسم المكتبة ورقم الكتاب ثم عنوان الكتاب إذا كان في المقدمة أو في الخاتمة أو في مكان آخر، فننقله كما هو دون تغيير، وإذا لم يكن عنوان الكتاب موجودا في هذه الأقسام المذكورة، ننظر إلى العنوان الموجود على ظهره وإلى القيود الموجودة في أوله أو آخره أو في هوامشه.

وإذا وجدنا عنوانا في هذه الأقسام أو على غلاف الكتاب، فعلينا ألا نسجله إلا بعد توثيقه من مراجع لاحتمال الخطأ في القيود عليه، أو المسألة التي تلي في الأهمية بعد عنوان الكتاب فهي اسم المؤلف، الذي يرد عادة في مقدمة الكتاب، بعد عبارة (أما بعد) أو (وبعد) والتي تأتي بعد الحمد والصلاة والدعاء، وقد يرد اسم المؤلف في نهاية الكتاب أو في صفحة العنوان، وقد يرد اسمه كذلك في قيود الفراغ كما يمكن العثور

عليه في القيود المكتوبة على بداية المخطوط أو نهايته أو هوامشه، أو في المراجع والفهارس، وهكذا تستمر عملية البحث عن اسم المؤلف حتى نصل في نهاية المطاف إلى معرفته وضبط اسمه واسم الناسخ وتاريخ النسخ.

تلك كانت بعض الملاحظات التي نراها ضرورية في الفهرسة، والتي لا ينبغي لأي أحد إغفالها وهي ملاحظات عشناها ميدانيا أثناء قيامنا بالفهرسة خلال السنوات الماضية، وإن كانت تبدو صعبة وشاقة في بعض الأحيان لمن يريد السرعة في الإنجاز، وأي إنجاز لكنها في النهاية تمكنا من الفهرسة الوصفية والموضوعية معا وتعطي المفهرس المتمرس الدقة والإتقان في العمل.

ثالثاً: التراث المخطوط وعلم التحقيق

قد يتبادر إلى الذهن بداية هذا السؤال: ماذا تعني كلمة (تحقيق) التي أثارت العديد من التساؤلات بين المتخصصين والمهتمين بهذا التراث الذي مازال يعاني الإهمال والنسيان، حبيس الرفوف والخزائن، لم ير النور، أقرب إلى الزوال منه إلى البقاء وكل يوم يمر عليه يبعده عن الإحياء، وهو بذلك سترك فجوة كبيرة في تاريخ مسيرة الحياة الفكرية والعلمية التي شهدتها مدن وحواضر المغرب الإسلامي شماله وجنوبه.

مما لاشك فيه أن كلمة (تحقيق) المثبتة على أغلفة الكتب التراثية التي أثارت - كما سبق أن ذكرت قبل قليل - تساؤلات عدة من قبل الباحثين والقراء وغيرهم، ممن لهم غيرة على هذا التراث، إذ كثيراً ما يسأل المحقق ماذا أضفت إلى هذا الكتاب الجديد؟

ونريد في هذا الصدد أن نوضح معنى التحقيق عند أهل هذا التخصص نظراً لما شاع عند الكثيرين من أن المحقق الذي يقضي وقتاً طويلاً وجهداً علمياً معتبراً في سبيل تحقيق كتاب ما من كتب التراث العربي الإسلامي، وفي أي فن من الفنون، من مجرد مخطوط يستغرق على الفهم وتشق على القارئ قراءته إلى كتاب جدير بالتسجيل والإحياء، وأن (المحقق يعيش عالة على المؤلفين القدامى)⁽²⁰⁾.

ولا جدال في أن الاشتغال بالتحقيق، يوضح لنا الدقة التي انتهجها علماء المسلمين، ويكشف عن الأمانة التي اتصفوا بها، فإليهم يرجع الفضل الأول في تقعيد قواعد هذا الفن وتأصيله، فلم يتركوا شاردة ولا واردة إلا نصوا عليها ونهوا عليها، وهو ما اصطلاح عليه باسم (مقابلة كتاب بأصل أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم ويشكل المشكل ويضبط الملتبس)⁽²¹⁾، والجدير بالملاحظة أن قواعد التحقيق ليست دخيلة على تراثنا أو مقتبسة من غيرنا، بل هي أصل من أصول الحضارة الإسلامية، والدليل على ذلك كتب مصطلح الحديث، التي تلتزم بحرمة النص، وكيفية التعامل معه رواية ونسخا ومعارضة وإصلاح خطأ وإثبات فروق النسخ⁽²²⁾.

ولقد شاع في عصرنا الحاضر، استعمال كلمة (التحقيق) في نشر الكتب وتصحيحها، بتوثيق نصوصها، والكلمة قديمة إلا أنها لم تكن شائعة الاستعمال شيوعها في عصرنا هذا، والتحقيق لغة هو التأكد من صحة الخبر وصدقه يقول الجوهري في "معجم الصحاح": «حققت الأمر وأحققته أيضا، وصرت منه على يقين وأحققت الشيء أي أوجبه واستحققته أي استوجبته».

وقال أيضا: «تحقق عندي الخبر، أي صح... وكلام محقق أي رصين، قال الراجز دع ذا وحبر، منطقاً محققاً»⁽²³⁾.. يتبين من تعريف الجوهري السابق، أن التحقيق لغة، هو العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين، أما معناه الاصطلاحي بالنسبة للمشتغلين في حقل التراث المخطوط، فهو إثبات المسألة بالدليل كما يقول الشريف علي ابن محمد الجرجاني المتوفى سنة 814هـ: «التحقيق إثبات المسألة بدليلها»⁽²⁴⁾. أما التهانوي المتوفى سنة 1158هـ، فيعرف التحقيق بأنه: «التحقيق كفي عرف أهل العلم: إثبات المسألة بالدليل»⁽²⁵⁾. بينما نجد الجاحظ المتوفى 255هـ يصف العالم بالمحقق، حيث ورد في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد قوله⁽²⁵⁾: «إنه لم يخل زمان من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محققون قرأوا كتب من تقدمهم ودارسوا أصلها». و«اتخذهم المعادون للعلماء المحققين عدة»⁽²⁶⁾.

وهكذا فإن كان مفهوم التحقيق هو الإثبات بالدليل وتصحيح الأخبار، فقد أصبح صفة بارزة تميز بها العلماء، وأن أي خطوة نخطوها في سبيل إحياء هذا التراث سواء أكان أدبيا أو علميا، فلا بد من التحقيق، إذ لا عبرة للحديث عن إحياء التراث، ولا سيما العلمي منه وما يتصل بالحرف والصنائع والعمران دون أن يتضمن تحقيق هذا التراث ذلك أن التحقيق هو الذي يحيل التراث من مجرد مخطوط يستغل على الفهم ويصعب على القارئ قراءته، إلى تراث إنساني جدير بالتسجيل والإحياء. وفي التراث العربي الإسلامي محققون، جوفي التاريخ محققون وفي الأدب وغير ذلك، وقد تحدث ابن الأثير في هذا الشأن وهو يسمي جماعة من العلماء ويصفهم بالمحققين كما تجلى ذلك من عبارته التي يقول فيها⁽²⁷⁾: «... وأورده جماعة من العلماء مثل قدامة والجاحظ، وأبي هلال العسكري والغانمي.. في تصانيفهم في باب الاستعارة، ولم يذكروا الأصل فيه تشبيه بليغ... وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان». أما عبد الرحمان السيوطي المتوفى سنة 911؛ فيصف أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به⁽²⁸⁾. كما يصف الفيروز أبادي من جهته (محمد بن طلحة النحوي) بأنه راسخ في علم العربية، وغلب عليه: «تحقيق العربية والقيام عليها»⁽²⁹⁾.

وبناء على ما سبق من تلميحات وإشارات كما وردت في كتب التراث العربي، يمكن القول، بأن الكتاب المحقق، هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه⁽³⁰⁾. بيد أن هناك من الباحثين المحدثين من يحرص المخطوطة في: «الإجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها، كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى وذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق»⁽³¹⁾. وبالتالي فإن أول مشكلة تواجه المحقق، هي صحة المخطوطة من حيث نسبتها إلى صاحبها ومدى صحة العنوان، وانطباقه على موضوع المخطوط واسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه، ولكن غالبا ما يحدث أن مخطوطة كتب عليها اسم لا ينطبق على موضوعه، أو مخطوطة كتب عليها اسم مؤلفها، سواء وقع ذلك عن جهل أو سهو، أم عن قصد فهناك من الناس من تسول له نفسه محو

اسم الكتاب واستبداله باسم آخر واستبدال اسم المؤلف باسم مؤلف آخر، وقد يصل المخطوط خلوا من اسم عنوانه واسم مؤلفه، فيأتي من يضع له اسما بحسب ما يراه صواباً⁽³²⁾. أما بخصوص عنوان المخطوط، فقد يحدث أن تسقط الورقة الأولى أو ينطمس عنوان المخطوط، بسبب الرطوبة أو إنسياع الحبر أو بفعل الأرضة أو بدافع التزوير، وفي هذه الحالة ينبغي على المحقق الرجوع إلى فهرس المخطوطات لمعرفة المخطوطات ذوات الموضوع المشابه، ومقارنة نصوصها بنصوص المخطوطة، والرجوع إلى ترجمة المؤلف لمعرفة كتبه ودراسة أسلوبه في مؤلفاته الأخرى ولاشك، أن معرفة اسم المؤلف تسهل الأمر، وتقودنا إلى معرفة مؤلفاته وأسلوبه⁽³²⁾.

أما في حالة عثورنا على اسم المخطوط واضحاً، واسم مؤلفه مفقوداً، فإن الوصول إلى ذلك يكون عن طريق معرفة الكتب المشتركة بالعنوان نفسه، ومن ثم معرفة زمن المخطوط من خلال شيوخ المؤلف وتلامذته، وكذا الأحداث التي تدل على الأشخاص، وقد نصل إلى معرفة المؤلف من خلال المضمون العلمي للمخطوط، وما ينطوي عليه من دلالات ورموز على العصر، مع دراسة أساليب المؤلفين فإن لكل عصر أساليبه وثقافته وعلومه ومصطلحات، وأن لكل مؤلف عصره وأسلوبه ومن ثم فالتحقيق هو فهم العصر الذي كتب فيه النص، وفهم سر الأسلوب هو أن تقرأ النص بعين المؤلف وهناك يكمن الجانب الفني في التحقيق، أما الجانب العلمي فيتضمن علوم النحو والصرف واللغة والتاريخ⁽³⁴⁾.

ولا نريد في هذه العجالة الدخول -بطبيعة الحال- في عالم التحقيق بتفصيلاته وجزئياته، فذلك يعد موضوعاً قائماً بذاته له مشكلاته وخصوصياته وقد ألفت مئات الكتب والدراسات، أوضحت مناهجه وقواعده وكشفت عن أهميته ودوره في إخراج هذا التراث من عالم النسيان إلى عالم القراءة والاستفادة منه، لاسيما ونحن مازلنا بحاجة ماسة إلى معرفة المزيد من نتاج المسلمين عامة، ومسلمي بلاد المغرب الإسلامي خاصة في شتى مجالات المعرفة والفكر والعلم.

وإذا كان هذا التراث العربي المخطوط، هو بمثابة ثروة نفيسة تمثل مخزون الأمة الفكري والعلمي والتاريخي، وهو موزع في مكتبات العالم شرقيها وغربيها، وفي هذا التراث مخطوطات قديمة نادرة بعضها يرجع إلى القرون الهجرية الأولى وترجع النسبة الكبيرة منها إلى زمن التأليف والنضج الفكري خلال القرون الثالث والرابع والخامس والسادس وقد يتضاعف عددها خلال القرون المتأخرة.

وهذا الموضوع يجرنا إلى التساؤل التالي: ماذا نحقق من هذا التراث الضخم الذي تزخر به بلدان المغرب الإسلامي، وجولة واحدة إلى مراكز المحفوظات أو المكتبات الوطنية المهمة، تغنيك عن الجواب لاشك أن هذا التراث المتميز بغزارته ونفاسته حقيق بالدراسة والنشر؛ إذ لا يخلو أي كتاب من الكتب من فائدة سواء علمية أو تاريخية، أدبية تراثية تكشف عن جوانب أخرى مضيئة في حضارتنا مثل الفنون والصنائع والعمارة والعمران، وحتى تلك المخطوطات التي يظن فيها سلبيات، قد تتضمن إشارات وعلامات على العصر، وهنا وقبل أن نعرض لقضية التحقيق التي هي هدف هذه المداخلة، فيجب الإشارة إلى أن دراسة هذا التراث التاريخي ينبغي أن تتم على نحو موسوعي ذي نهج شمولي، بمعنى الاهتمام بتحقيق المؤلفات ودراسة محتواها الفكري أو العلمي وبيان أوجه الإبداع فيها وصولاً إلى تقويم مساهمة بلاد المغرب الأوسط في أي مجال من المجالات الفكرية، وعليه فإن دراسة هذا التراث على أيادي باحثين جزائريين، هو مطلب من المطالب الملحة التي يجب على الهيئات والمؤسسات العلمية في الجزائر، أن تتضافر وتتوحد جهودها من أجل تحقيق مؤلفات هذا التراث؛ التي هي المادة الرئيسية في كتابة التاريخ، والتي طكادت تزول وتندرس مع مرور الوقت بسبب ما تتعرض له كل يوم من عوامل التلف والإهمال والأحجام، وقد ساهم أصحاب الخزائن أنفسهم ملاك هذا المخزون التراثي وحماته في هذا التدهور

السريع بمواقفهم المتصلبة ومنعهم للدارسين وطلاب العلم مما زاد الطين بلة، ومع كل هذا يبقى السؤال الهام: من أين نبدأ التحقيق؟ وأي المخطوطات أولى بالعناية والدراسة؟ وهنا تباينت الآراء إزاء هذا المسألة.

فالبعض يرى أن لا حاجة بنشر مخطوط لم يكن فيه جدة وإبداع وابتكار ويبدوا أن القضية كانت معروفة بين العلماء في العصر الإسلامي فهذا ابن العربي الذي أدرك الأمر، ونادى به من قبل وأعطى رأيه في صفة الكتاب الجديد: «إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعاً ومبنى وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرقة»⁽³⁵⁾. وهذا يعني ببساطة، أننا لا نقوم بتحقيق أي مخطوط رغبتنا في تحقيقه ونشره، منذ الوهلة الأولى لا لشيء فحسب بل لأن المخطوط صلنا في حالة جيدة من الحفظ، بغض النظر عن الموضوع أو الفن الذي يعالجه، غير أن الواقع ليس كذلك تماماً، بل يجب البحث عن المخطوطات التي وصلت إلينا بخط مؤلفيها، وخاصة إذا كان المؤلف من العلماء المشهورين المتميزين أو كتبها علماء معروفون وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المخطوطات العربية المتنوعة بموضوعاتها عالم كبير واسع، والخوض فيه صعب، يعتمد حسب رأي أحد المختصين - على أسس ثلاثة⁽³⁶⁾:

- الأساس الأول: الموضوع
- الأساس الثاني: الشكل الفني للمخطوط
- الأساس الثالث: القدم

وإضافة لهذه الأسس الثلاثة، نعتمد على ندرة المخطوط ذلك أن المخطوط الذي يبحث في علم نادر، أو قام بكتابته علماء مشهود لهم في أحد المجالات، وكتب حواشيه علماء يلفت الأنظار فهناك مخطوطات مدرسية كثيرة، كتبها علماء للتدريس في حلقات العلم سواء في المساجد أو في الزوايا، مثل مؤلفات الفقه والحديث والتفسير والميراث واللغة والنحو، فهذا النوع من المخطوطات متوفرة بمئات النسخ؛ وتتميز بظاهرة التكرار وغلبة الشروح والمختصرات (انظر على سبيل المثال: شرح الخشنوي، مختصر الخليل). وأن الخزائن التي قمنا بفهرستها في منطقة أدرار وتمنراست تزخر بعشرات الأمثلة من هذا القبيل ولذلك فإن هدفنا في هذه المداخلة إثارة الانتباه إلى المخطوطات العلمية والفنية المتعلقة بالعلوم والصنائع والفنون وغيرها من الموضوعات الدفينة مثل: (طب - فلك - رياضيات - الميراث - الحيل الميكانيكية). لأن تحقيقها ودراستها تكشف لنا عن مكانة الجزائر وإسهاماتها في أي من هذه التخصصات السالفة الذكر. فالحفر فيها يميظ اللثام عن قضايا علمية وثقافية ويمكننا من حصر هذا التراث العلمي، ووضع ثبوت غني بالموضوعات التي تضمنتها هذه المخطوطات وقائمة بأسماء العلماء والفلاسفة والمهندسين والصناع والحرفيين والفنانين، والنتيجة المتوقعة هي تحديد المظاهر العامة لمسيرة الحياة العلمية والفنية والصناعية وغيرها في هذه المنطقة، وأن قراءة سريعة لما حقق من مخطوطات على صعيد المغرب العربي، تؤكد أن النسبة الكبيرة من المؤلفان التي حققت في بلدان المغرب هي تراث أدبي - تاريخي - فقهية لا غير.

أما التراث العلمي، فإن تحقيقه يكاد يكون غائبا تماما عن أنظار المهتمين بقضايا تحقيق التراث العربي المخطوط عامة، فهل التراث العلمي يمثل طرازا خاصا أو حقلا متميزا، أم يمثل مجالا آخر لا يكتسي أهمية تاريخية في خضم التراث العربي الإسلامي، والواقع أن هذا الموضوع الهام لا يمنع أن يكون ضمن الإطار العام للتراث، وأن ما

يجري على التراث العلمي والفني يجري على سائر ألوان التراث الأخرى، فيخضع لنفس المقاييس والقواعد التي استنتها المحققون، لكن خصوصيته أنه يحوي علما خالصا، بمعنى أن نصوصه تزخر بالمعاني والمصطلحات العلمية⁽³⁷⁾، وقد لا بجانب الصواب إذا قلنا أن هناك أمورا يجب مراعاتها عند التحقيق وعدم إغفالها وهي اسم المؤلف ونسبته إلى مؤلفه، وإجراء المقابلات بين النسخ المختلفة إلخ⁽³⁸⁾...

ما دمنا بصدد الحديث عن هذا الموضوع الهام فلا بد من التذكير ببعض الملاحظات التي يجب على محققي التراث العلمي أخذها بعين الاعتبار وهي:

1- شرح المفردات:

من المعروف أن التراث العلمي على العموم مليء بالمصطلحات العلمية، إذ لا سبيل إلى فهم هذا العلم بدون شرح مصطلحاته (المعاني، أسماء المعادن، تكليس، تصعيد، قواعد، نظريات، مسميات إلخ...) وهنا تطرح مسألة، وهي هل نكتفي كمحققين بتطبيق قواعد التحقيق فقط، لنصل في نهاية المطاف إلى نص الكتاب الأصلي الذي نحققه كما تركه مؤلفه، أم نوجه عنايتنا إلى شرح المصطلحات فقط؟

2- شرح المسميات والألفاظ الغامضة:

هكذا تبرز لدينا تساؤلات وأسئلة شتى تدور حول مسألة المصطلحات العلمية أو غيرها من المصطلحات الأخرى التي تتعلق بالعمارة والصنائع والفنون في التراث الإسلامي، وذلك أن بعض المحققين لم يعطوا هذه المسألة حقها، بل اكتفوا بتطبيق أسس التحقيق، فجاء النص غامضا مستغلقا على الفهم أشبه بالمخطوط منه بالتحقيق⁽³⁹⁾.

وما أحوجنا إلى تحقيق المخطوطات المتعلقة بالعلوم والحساب والرياضيات والفرائض ولا سيما مخطوطات الفلك التي بذل علماء الإسلام في تأليفها جهودا علمية جبارة دراسة وتطبيقا وما إنشاء المراقب والمرصد الفلكية إلا صورة واضحة تعكس هذا النشاط العلمي في الدراسات الفلكية.

وفي خزائن أدرار وحدها أمثلة حية، من هذه المؤلفات الجديرة بالدراسة والتحقيق، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر كتاب "علم الفلك" لأبي محمد بن هارون الصقلي، نسخ عام 1420هـ / وكتاب "شرح أبي سعيد في الفلك"، وكتاب "إكمال فتح المقيت في شرح اليواقيت" لمجهول عام 1121، كما نجد في زاوية الهامل مخطوطات في الحساب والرياضيات مثل "حاشية على الموضع والموقع في الحساب"، و"علم الفرائض" لابن التلمساني وهو كتاب ضخيم يقع في (800) صفحة.

ولكي نقوم بهذا المشروع العلمي الهام، ينبغي على المؤسسات العلمية المعنية بالتراث المخطوط، أن تختار من الباحثين والمخطوطيين من عرفوا بالجدية والدقة والأمانة ذلك أنه لا بد لمن يتصدى للتحقيق أن يكون على مستوى علمي ثقافي ولغوي متميز، لا سيما في الموضوع الذي يحقّقه، «ملما بعلومه عارفا بمصطلحاته، مطلعاً على كتبه ومصادره ضليعا باللغة والنحو، خبيرا بالكشف عن المفردات في المعاجم وكتب اللغة، متمرسا بقضايا التصحيف والتحريف له دراية بالمخطوط وأنواعها وأزمانها وبالورق وأنواعه»⁽⁴⁰⁾.

فمن يتولى نشر كتاب من كتب التاريخ والأخبار والسير، يجب أن يكون مطلعاً على العصور التاريخية عارفا بأحداثها، متقنا لتراجم الرجال والقبائل والأنساب، خبيراً بأسماء المواضع والمدن والمعارك، قارئا لكتب التاريخ والحضارة مدققا فيها محيطا بمصادر التاريخ مخطوطها ومطبوعها، وكذلك الحال فيمن يتصدى لتحقيق كتاب في الفلك أو الرياضيات أو الصنائع أن يكون خبيراً بهذه العلوم، كثير الاطلاع على كتبها وهكذا الحال في كل علم وفن، ولكل علم ثقافته وخبرته وأدواته.

وإذا كان التحقيق - كما يقول أحد المختصين في هذا المجال - عملية مرهقة ومكلفة بالقياس إلى التأليف فهو بالإضافة إلى ذلك، يتطلب وقتاً أطول وجهداً أكبر، وثقافة أوسع وتكاليف أكثر، بدءاً من اختيار النص المخطوط، والبحث عن نسخة المخطوطة في مظاهرها المختلفة، ومحاولة الحصول عليها بأي شكل.

ودون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع الشائك وجزئياته، نجد في نهاية المطاف بأن تحقيق التراث العربي المخطوط، مهما تنوعت العلوم أو الفنون التي يتضمنها، يعني باختصار شديد هذه المعادلة: «الوقت + الجهد + المال»؛ وبالتالي فإن لكل اختيار أدواته ومقاييسه وهكذا فإذا أردت مثلاً اختيار مخطوط ما، فلا بد من أن أكون على دراية ومعرفة بمضامينه وعلى علم بالموضوع الذي يعالجه وبمكانة المؤلف بين علماء عصره وقيمة المؤلف بين المؤلفات في موضوعه، وهذه الأمور جميعها تتطلب تخصصاً موضوعياً للتحديد إذا كان المخطوط - بطبيعة الحال - جديراً بالنشر وهنا تنطرح أماننا، إشكالية النسخ المتعددة، بسبب اختلاف نسخ الكتاب الواحد في قيمتها، كما هو الشأن بالنسبة للمطبوعات فهناك الأصول والفروع وفروع الفروع⁽⁴¹⁾.

وبعد هذه الجولة القصيرة في عالم تحقيق التراث العربي، الذي عرفنا مناهج التحقيق أصولها وقواعدها ومعاييرها ومعوقاتها، نحس في هذه العجالة أن نحتكم إليها فيما تم تحقيقه من مؤلفات شملت ميادين مختلفة - من سير وتراجم ونوازل وتواريخ - في إطار نشاط بعض المخابر التي أوكلت إليها هذه المهمة الصعبة، لنصل في النهاية إلى هذه التحقيقات ومستواها العلمي وطبيعة الجهود التي بذلها محققو هذه المؤلفات لتخرج في صورة جديدة كمرجع أساسي في مسألة ما من المسائل والقضايا التي عاجلتها. أم جاءت غفلاً من الشروح والتعليقات والفهارس، اقتصر على نقل النص من المخطوط إلى المطبوع فقط، وأصحاب هذا التحقيق تنطبق عليهم مقولة الجاحظ التي يقول فيها⁽⁴²⁾: «عقل المشيء مشغول وعقل المتصفح فارغ».

لاشك أن ما قاله الجاحظ في منتصف القرن الثالث الهجري، ولاحظه على محترفي نسخ الكتب ونشرها في زمانه تنطبق تماما على بعض المحققين في الألفية الثالثة الذين لم يلتزموا قواعد التحقيق، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة القراءة ومعايير التحقيق وأدواته، فجاءت أعمالهم المحققة أقرب إلى المخطوط منها إلى المطبوع. فلا مكان للحديث عن النسخ الأصلية التي كتبها المؤلفون وتعدد نسخ الكتاب الواحد؛ والتوثيق وتواريخ النسخ، والملاحم المادية للمخطوط المحقق مثل الخط وأسلوبه والورق والتجليد والزخرفة إلخ...

ومما يؤسف له، أن السرعة والعجلة لم تسلم منها هذه المؤلفات التي نحن بصدد الحديث عنها، فأين هي الدقة والأناة والجهد والوقت الكافي لذلك، ومن أمثلة هذا الفريق الذي أثر نقل النص كما هو خاليا من الشروح والتعليقات، فجاء مستغلقا على الفهم أشبه بالمخطوط، ونذكر على سبيل المثال: كتاب "تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الإسباني" من خلال مخطوطتين، الأولى بعنوان (فتح وهران) الجامعي والثانية (الرحلة القمرية) لابن زرفة. ط. جامعة الجزائر مخبر المخطوطات 2003م.

والكتاب الثاني بعنوان (تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر) ط. المكتبة الوطنية الجزائرية (بدون تاريخ الطبع)، يحتوي الكتاب على 441 صفحة عبارة عن نص مرقون، وحتى التعليقات المرفقة ضعيفة جدا، وغير عميقة وهي نفسها في حاجة إلى تعليقات وشروح. أما شرح المصطلحات والفهارس فحدث ولا حرج على الرغم من الكتاب ذا قيمة تاريخية يؤرخ لأهم المراحل التي مرت بها الجزائر خلال مسيرتها التاريخية وإسهاماتها الحضارية، فإنه يمكن -إطلاقا- اعتماده كمرجع أساسي للدارسين؛ بسبب النواقص والثغرات والهفوات التي يعاني منها وافتقاره إلى المقاييس العلمية، بسبب هشاشة مضمونه وأسلوبه ومعالجته

للمسائل التاريخية بطريقة سردية وصفية، أقرب إلى الأدب منها إلى التاريخ، ومن ثم فإن اختيار المحقق لهذا المخطوط لم يكن موفقاً، فكان عليه أن يبحث عن مخطوط آخر ذي قيمة تاريخية وشهرة صاحبه وتفرد به بأحد المواضيع التي مازلنا بحاجة إليها، أما أن نصرف جهودنا في كتب لا تغني ولا تعود بالنفع العام، وعلاوة على ما تقدم فإن الكتاب يفتقر إلى أدنى المقاييس العلمية والقواعد المنهجية المعمول بها في مجال تحقيق التراث المخطوط.

أما الكتاب الثالث في سلسلة الكتب التي حققها الأستاذ حساني مختار، فهو: "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" لأبي زكرياء يحيى المغيلي المتوفى عام 1478/5883م، الذي يمثل نوعية أخرى من النوازل، غير أنه يلاحظ بخصوص عنوان الكتاب، أنه غير دقيق ذلك أن نوازل المازوني ليست قصراً على مازونة فحسب، بل تتصل بمجال أوسع هو المغرب الأوسط أجاب عنها فقهاء من فاس وتلمسان ومليانة وبجاية وتونس، ومع ذلك فـ(نوازل مازونة) تمثل أهمية خاصة في تاريخ المغرب الأوسط، فيما تثيره من قضايا ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الهجري، وهي بجانب ذلك تعكس أوضاع المغرب الأوسط فظروف ضعف فيها تأثير الإمارة الزيانية، وصارت فيها البوادي عرضة لتأثير أشياخ القبائل والمتغلبين وأشياخ الصوفية⁽⁴³⁾.

يقع كتاب (نوازل مازونة) في ثلاثة أجزاء، من منشورات مخبر المخطوطات بجامعة الجزائر سنة 2004م.

يحتوي الجزآن الأول والثاني على 748 صفحة يقع الجزء الأول في 400 صفحة بينما الثاني في 345 صفحة، أما الجزء الثالث فعدد صفحاته 368، يبدأ ترقيمها من ص 1 إلى 368 صفحة وكأنه مفصول عن الجزئين.

والملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها على الأجزاء الثلاثة السابقة الذكر التي تضمنت (نوازل مازونة) فهي عبارة عن نصوص مرقوة نقلت من المخطوط إلى المطبوع، لا تنطوي على أية محاولة لتخريجها⁽⁴⁴⁾ وتحقيقها⁽⁴⁵⁾، مما يجعل فرص الاستفادة منها قليلة، فالقارئ لهذه النوازل المطبوعة يجد نفسه أمام نصوص مستغلقة، غير مشفوعة بالتدقيق والشروح والتعليقات المفيدة، فأين هي أدوات التحقيق والتقميش⁽⁴⁶⁾. والمسائل المختلفة التي تتصل بالحياة الدينية والروحية والعلمية والحسبة والمنازعات على الأراضي والمياه وقضايا الغصب والأحباس والجهاد إلى معاملة اليهود وغيرها من الأمور الأخرى التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمجتمع في الفترة التاريخية المحددة التي تناولتها هذه النوازل بصفة عامة، وإذا كانت الفتاوى تتألف من سؤال وجواب فالذي لا جدال فيه أن السؤال موجه لفقيه معروف، ولكن قد يحدث ألا يذكر اسم الفقيه المستفتي، وفي غياب أية إشارات أخرى يصعب الاهتداء إلى معرفة المفتي وتحديد النازلة في الزمان والمكان، ومن المعروف أن كتب النوازل لم توضع أصلاً لكي يستعملها المؤرخ، فهي نصوص جمعت من أجل الفقهاء والمشتغلين بالفقه، فهي لا تهتم بعامل الزمان والمكان إلا نادراً ولذلك فإن معرفة ترجمة المفتي تصبح أمراً ضرورياً لأنها مفتاح النازلة؛ وهكذا تصبح معرفة تاريخ وفاة المفتي وتنقلاته والأماكن التي استقر فيها والوظائف التي شغلها، وثقافته وأسماء شيوخه وتلاميذه كلها عناصر تساعد على تأطير النازلة⁽⁴⁷⁾.

ومما يؤسف له أن المحقق لم يبذل جهداً علمياً -عدا القراءة والنقل- في إخراج هذا المصدر النوازلي الهام الذي لو أحسن تحقيقه في أصوله وأشباهه وفروعه لأعطى نتائج جد هامة في الكشف عن الجوانب الغامضة من حياة المجتمع الغربي.

ومن الكتب المحققة في هذا المجال أيضا نذكر كتاب "رحلة المقرئ إلى المغرب والمشرق" لأبي العباس المقرئ المتوفى 1041هـ الذي قام بتحقيقه الدكتور محمد بن معمر، منشورات مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران 2004م.

مظاهر نشاط المؤلف العلمي والثقافي ويكشف عن أسماء العلماء الذين درس عليهم وغيرهم من العلماء والطلاب الذين عاصروه، كما أن الكتاب يتضمن مجموعة كبيرة من القصائد الشعرية والمقطوعات من نظم المؤلف وغيره من الشعراء وأدباء وعلماء عصره ويعطي صورة عن أسباب رحلته وتنقلاته بين المشرق والمغرب.

والكتاب المحقق يتضمن أهم المقاييس العلمية والمعايير المعروفة في تحقيق التراث ويعتبر إضافة جديدة ومرجع هام عن حياة أبي العباس أحمد المقرئ.

رابعاً: مراجع وهوامش البحث:

- (1) د. عثمان عثمان اسماعيل: الآثار العربية والإسلامية في المغرب العربي وحرب المستشرقين، مجلة دعوة الحق، العدد 19.
- (2) ابراهيم مصطفى: المعجم الوسيط، الجزء الأول (ط مصر 1960) ص 244.
- (3) بطرس البستاني: محيط المحيط، الجزء الأول (ط بيروت - لبنان) 1870م ص 563.
- (4) انظر: harold (I.m), the librarians glossary – (andredeutch) 1959, p410.
- (5) انظر أيضاً: encyclopèdia americana, vol 18 (inter – èd.u.a – american corporation. 1972, pp24.247.
- (6) الحسن زين فيلالي: كيف يمكن إحياء التراث الإسلامي، مجلة المصباحية، سلسلة العلوم الإنسانية، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ع 1 - 1995م، ص 142 - 146.
- (7) نفسه، ص 142.
- (8) الفيروز آبادي: القاموس المحيط (ط القاهرة - الطبعة الخامسة) المكتبة التجارية 1954م، ج 2، ص 238.
- (9) د. عبد الستار الحلوجي: المخطوطات والتراث العربي (ط دار المصرية اللبنانية) ط 1، 2002، ص 21 - 22 - 23.
- (10) ينسب تأسيس بيت الحكمة ببغداد إلى الخليفة هارون الرشيد (170 - 193) إلا أن هناك من يعتقد وخاصة من الباحثين الغربيين، بأن الخليفة المأمون (198 - 218) هو الذي أسس بيت الحكمة، ومن هؤلاء المستشرقين (بروكلمان) الذي يرجع تأسيس بيت الحكمة إليه، حيث ألحق به مكتبة ومرصدا وصارت بيت الحكمة مركز نشاط علمي دائب، انظر بروكلمان (كتاب تاريخ الأدب العربي، ج 4، ص 91، ترجمة السيد بكر يعقوب ورمضان عبد التواب، ط 1970م، وقال بهذا الرأي أيضا (ماكس مايرهوف) في كتاب (تراث الإسلام - ترجمة جرجيس فتح الله، ج 1، ص 174، ط 1954م.
- (11) كتاب الفهرست، ص 267 - 268.
- (12) تاريخ الحكماء، ص 98.
- (13) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق محمد أمين الضناوي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 2003م، ص 314 - 328.
- (14) د. رمضان ششن: مجموعات المخطوطات في تركيا ونشر فهرستها، مجلة التاريخ العربي، عدد 21 سنة 1422 / 2002م، ص 38، وانظر كذلك صلاح الدين المنجد، قواعد فهرسة المخطوطات، ص 20 - 23.
- (15) رمضان ششن: المرجع السابق، ص 38 - 39.
- (16) د. صلاح الدين المنجد: قواعد فهرسة المخطوطات، ص 2.

- (17) تعددت طرق الفهرسة بتعدد المؤسسات التي لها ارتباط بذلك، فقد استقرت قواعد الفهرسة فيما يعرف باسم: قواعد الأنجلو أمريكية (aacr) والطريقة الفرنسية (manimad) والطريقة العربية التي يمثلها المنجد وهي الفهرسة الوصفية، يعرفها بقوله: «الفهرسة هدفها بمعناها الذي نقصده، هو وصف المخطوط وتقديم كل ما يقدم لنا صورة دقيقة عنه، لا دراسة موضوعه وتبيان أبوابه وفصوله». انظر كتابه (قواعد فهرسة المخطوطات العربية، ط2، ص60. وانظر أيضا د. عبد الستار الحلوجي: المرجع السابق ص100.
- (18) د. عبد الستار الحلوجي: المرجع نفسه، ص100.
- (19) نفسه: ص32 وما بعدها.
- (20) اسماعيل مروة: في المخطوطات العربية، قراءات تطبيقية، ط. دار الفكر العربي ودار الفكر المعاصر، دمشق - بيروت 1997، ص26.
- (21) ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ط. حيدر آباد) الهند 1353 / ص1780.
- (22) الجرجاني: التعريفات (ط. مكتبة لبنان) بيروت 1969م، ص55.
- (23) الجوهرى: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور العطار) ط. دار الكتاب العربي بمصر (د.ت) ج4، ص1416.
- (24) نفسه، ج4، ص1461.
- (25) الجرجاني: المصدر السابق، ص55.
- (26) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون (ط. كلكتا) 1862م، ج1، ص336.
- (27) ابن المعتز: طبقات الشعراء (تحقيق عبد الستار أحمد فراج) (ط. دار المعارف) القاهرة 1956م، ص91.
- (28) انظر ابن الأثير: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد) ط. المجمع العلمي العراقي، بغداد 1956م، ص83.
- (29) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ط. الحلبي، القاهرة 1965م، ج2، ص241.
- (30) الفيروز آبادي: البلغة في تاريخ أئمة اللغة (تحقيق محمد المصري) ط. وزارة الثقافة، دمشق، 1972م، ص225 - 226.
- (31) د. عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها (ط4. مكتبة الخانجي) القاهرة 1397/1977م، ص42.
- (32) تحقيق النصوص، مجلة المورد مج6، ع1، بغداد 1963م، ص119.
- (33) نفس المؤلف والمرجع ص125. وانظر أيضا د. يحيى وهيب الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1993م، ص128.
- (34) د. يحيى الجبوري: المرجع السابق، ص129.
- (35) اسماعيل مروة: المرجع السابق، ص28.

- (36) كتاب الفتح المغيث ج2، ص391 نقلا عن منهج البحث وتحقيق النصوص ليحيى الجبوري، مرجع سابق، ص158، هامش 1.
- (37) اسماعيل مروة: المرجع السابق، ص29.
- (38) مصطفى يعقوب عبد النبي: تحقيق التراث ما لعلمي العربي، عالم الكتب هج14، ع2 رمضان - شوال - مارس - أبريل 1993م، ص145.
- (39) نفس الكاتب والمقال السابق، ص154.
- (40) نفسه: ص54 - 56. ونشير هنا إلى أن المقالة الثانية التي تحوي فصول الفلسفة والعلم من كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، ص153 - 284 جاءت خالية من الشرح والتعليق.
- (41) يحيى الجبوري: المرجع السابق، ص160.
- (42) عبد الستار الحلوجي: المخطوطات والتراث العربي، ص70.
- (43) نفس المؤلف والصفحة والمرجع.
- (44) يحيى الجبوري: نفس المرجع والصفحة.
- (45) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى 9هـ / 12 - 15م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء 1999م، ص12-13.
- (46) المقصود بالتخريج: هو توثيق النص وتوضيحه، وذلك بتحديد مواضع النقول وضبطها وتصحيحها ونسبة النصوص إلى أصحابها، وتخريج النص بين صحته والإشارة إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف.
- (47) بمعنى أنها خالية تماما من المقابلة بالأصل، وينطبق عليها المثل الشائع (اقرأ وقابل وإلا أرمي في المزابيل) وفي نفس السياق قال الإمام الشافعي، ويحيى بن أبي كثير رحمة الله عنهما: «من كتب ولم يعارض، أي يقابل، كمن دخل الخلاء ولم يستنج». انظر: ابن جماعة، تذكرة السامع والمتكلم ص176 وما بعدها، والعلوي في كتابه المعيد في أدب المفيد والمستفيد، ص61.
- (48) المقصود بالتقييد هو اصطلاح عند القدماء، والقمش في اللغة هو جمع الشيء من هنا وهناك، وقد ورد الاصطلاح عند الرازي في قوله: إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش، انظر لمزيد من الاطلاع: مقدمة ابن الصلاح (التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح) لزين الدين عبد الرحمن بن حسين العراقي المتوفى سنة 806 تحقيق عبد الرحمان محمد عثمان، ط1 لقاها 1969م، ص253. ولاشك أن هذا المصطلح التراثي يفيد جمع النصوص قصد المقابلة والتدقيق لمعرفة الأصل من الغرغ.
- (49) محمد فتحة: المرجع السابق، ص19 - 20.